الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/690
S/1996/974
25 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٨١ من جدول الأعمال
استعراض تنفيذ إعلان تعزيز الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا مذكرة من حكومتي بشأن شبه جزيرة بريفلاكا في كرواتيا (انظر المرفق).

واسمحوا لي بطلب مساعدتكم الكريمة في تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير فلاديمير دروبنياك
القائم بالأعمال بالنيابة

261196 261196 96-33697

9633697

المرفق

مذكرة من جمهورية كرواتيا بشأن بريفلاكا
مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

١ - جرى تعميم رسالة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ومذكرة بشأن بريفلاكا، بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٨١ من جدول الأعمال (استعراض تنفيذ إعلان تعزيز الأمن الدولي)، ومن وثائق مجلس الأمن (A/51/563-S/1996/864)، المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦). وفي مذكرة مطولة، تحاول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عرض قضية مفادها أنه ينبغي أن ينتمي جزء من شبه جزيرة بريفلاكا في كرواتيا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٢ - ولسوء الحظ، فإن مطالبة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بجزء من أرض دولة مجاورة لها، هي جمهورية كرواتيا، لا يسهم في "تعزيز الأمن الدولي". ولن تتناول الحكومة الكرواتية بالتفصيل هذه الوثيقة ذات الآثار العكسية المقدمة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبدلا من ذلك، ستبرز فقط بعض الحقائق الأساسية ذات الأهمية في إطار القانون الدولي فيما يتعلق بشبه جزيرة بريفلاكا، وهي جزء لا يتجزأ من كرواتيا.

٣ - لقد كانت شبه جزيرة بريفلاكا جزءا من كرواتيا بدون انقطاع منذ القرن الخامس عشر من خلال مختلف الأشكال التي اتخذتها دولة كرواتيا، بما في ذلك أثناء فترة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية. وبعد نيل الاستقلال في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أصبحت حدود كرواتيا داخل يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك الحدود مع جمهورية الجبل الأسود، "حدودا يحميها القانون الدولي" استنادا إلى مبدأ القانون الدولي لكلّ ما حاز. وقد قررت ذلك صراحة لجنة التحكيم التابعة للمؤتمر المعني بيوغوسلافيا (الفقرة ٢، الفتوى رقم ٣، المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢).

٤ - ومنذ اللحظة التي حصلت فيها كرواتيا على الاستقلال، قامت أولا جمهورية الجبل الأسود، وبعد ذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي تكونت من جمهورية الجبل الأسود وصربيا، ببذل محاولات بمختلف الوسائل، سلميا وبالقوة، لتغيير الحدود عند أقصى الطرف الجنوبي لكرواتيا - شبه جزيرة بريفلاكا.

٥ - و "القرارات"، التي اعتمدها برلمان الجبل الأسود في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، قبل استقلال كرواتيا بيوم واحد، كانت الأولى في مجموعة من الوثائق التي اقتُرح فيها تغيير الحدود مع كرواتيا. وقضت النقطة ٤ من "القرارات" بتفويض الجبل الأسود في "إثارة قضية الحدود بين جمهورية الجبل الأسود

وجمهورية كرواتيا" في المؤتمر المعني بيوغوسلافيا. ووصِفت هذه الحدود بأنها "الحدود الإدارية القائمة بين جمهوريتي الجبل الأسود وكرواتيا" وكانت الأسباب التي ذكِرت لـ "إثارة قضية الحدود" هي "المصالح التاريخية والجغرافية وغيرها الناشئة عن الأهمية العسكرية والموقع الاستراتيجي لبريفلاكا وخليج بوكا كوتورسكا بأسره".

وتمشيا مع هذه "القرارات"، اعتمد برلمان الجبل الأسود في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ "المبادرة المتعلقة بتعيين الحدود البحرية والبرية بين جمهوريتي الجبل الأسود وكرواتيا بالمفاوضات"، حيث تمثلت الحجة لبدء المفاوضات المتعلقة بالحدود في أن "الحدود القائمة في منطقة شبه جزيرة بريفلاكا تشكل عقبة أمام إقامة حدود عادلة ومعقولة في المياه الساحلية والرصيف القاري، ومن ثم ... يلزم إجراء تصويبات طفيفة ..." (النقطة ٢) وفي "تعليل المبادرة"، الذي أرسِل إلى البرلمان الكرواتي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أعيد تأكيد أنه "من الضروري بدء المفاوضات المتعلقة بإجراء تصويب طفيف للحدود البرية في منطقة بريفلاكا وفيتالين ...".

وقد رفض رئيس البرلمان الكرواتي، في رده المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، فكرة التفاوض بشأن الحدود مع الجبل الأسود على أساس أن هذه القضية، حسبما طلبه الجبل الأسود، سبق أن نوقشت في المؤتمر المعني بيوغوسلافيا. وأعلنت لجنة التحكيم التابعة للمؤتمر موقفها بشأن هذه المسألة في فتواها رقم ٣ المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، استنادا إلى عرف دولي يبلغ عمره قرابة ٢٠٠ عام فيما يتعلق بالاحتفاظ بالحدود في الحالات التي تتضمن استقلال الدول - مبدأ لكلّ ما حاز.

٦ - أما العدوان الذي قام به الجيش اليوغوسلافي والقوات شبه العسكرية من صربيا والجبل الأسود، الذي وقع في عام ١٩٩١ على المناطق الواقعة في أقصى جنوب كرواتيا، فقد أسفر عن احتلال منطقة دبروفنيك الأكثر اتساعا بما في ذلك شبه جزيرة بريفلاكا. وجرت تسوية هذه الحالة بالإعلان المشترك الموقع بين رئيسي جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في جنيف. وتقرر أن يغادر الجيش اليوغوسلافي بريفلاكا، وأن تسوى مسألة الأمن في المنطقة بتجريدها من السلاح وبنشر مراقبي الأمم المتحدة. كما جرى الاتفاق على تحقيق الأمن الشامل لمنطقتي بوكا كوتورسكا ودبروفنيك عن طريق مفاوضات لاحقة.

ووفقا لقرار مجلس الأمن ٧٧٩ (١٩٩٢) المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، تولت قوة الأمم المتحدة للحماية مسؤولية رصد الانسحاب الكامل للجيش اليوغوسلافي من كرواتيا وتجريد أجزاء من شبه جزيرة بريفلاكا من السلاح عقب انسحاب الجيش اليوغوسلافي.

وعملا بهذه الوثائق، انسحب الجيش اليوغوسلافي من هذه المنطقة المحتلة في جنوب كرواتيا. ولا يزال مراقبو الأمم المتحدة يرصدون تجريد بريفلاكا من السلاح وفقا لقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات

الصلة. وقضى القرار ١٠٦٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ بتمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في بريفلاكا حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

والإعـــــلان المشترك المـــؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا تشكك بأي حال من الأحوال في سيادة كرواتيا على شبه جزيرة بريفلاكا. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس الأمن، في قراره ١٠٦٦ (١٩٩٦) بشأن بريفلاكا، "أكد من جديد مرة أخرى التزامه باستقلال جمهورية كرواتيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية". ووافقت كرواتيا على تجريد هذا الجزء من أرضها من السلاح حرصا على إحلال السلام والأمن في المنطقة.

وحقيقة أن بريفلاكا، مع أنها جردت من السلاح، جزء من أرض كرواتيا يدعمها أيضا خط الحدود المثبت على الخريطة التي وقعها أعلى الممثلين العسكريين والمدنيين لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في اتفاق التجريد من السلاح.

٧ - وفي دايتون، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قدم وفد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى وفد كرواتيا خطة للتبادل الثلاثي للأراضي تقضي، في جملة أمور، باكتساب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أجزاء من شبه جزيرة بريفلاكا وحصول كرواتيا على أجزاء من منطقة دبروفنيك الداخلية في البوسنة والهرسك. وهـــذا العـــرض، الذي رفضه وفد كرواتيا، يثبت أيضا أن شبه جزيرة بريفلاكا في كرواتيا هي بلا نزاع أرض كرواتية من وجهة نظر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٨ - وفي الختام، فإنه بموجب "الاتفاق المتعلق بتطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، وافقت الدولتان على أن تحترم كل منهما الأخرى داخل حدودهما الدولية (المادة ١). وهذا يعني أنه، استنادا إلى مبدأ لكلّ ما حاز، فإنهما يحترمان الحدود التي كانت لهما كجمهوريتين سابقتين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية المنحلة، وقت قيامهما كدولتين مستقلتين؛ جمهورية كرواتيا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

وفي المادة ٢ من الاتفاق أكدت الدولتان أنهما "... تضطلعان بتنظيم حدودهما وترسيمهما بالاتفاق المتبادل ...". ولما كانت الحدود البرية محددة منذ أمد طويل فإنه لا يتعين إلا "تنظيمها" (تعيينها)، في حين يتعين "ترسيم الحدود" في البحر، لأن الحدود البحرية بين جمهوريات يوغوسلافيا السابقة لم تُحدد قط. وحالما يتم تعيين الحدود البرية، ينفذ ترسيم الحدود البحرية وفقا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

وفي الاتفاق، تُعالج مسألة شبه جزيرة بريفلاكا في مادة مستقلة، منفصلة عن البنود الإقليمية - بوصفها مسألة أمنية في نطاق "أمن ذلك الجزء من أراضي جمهورية كرواتيا الواقع في منطقة دبروفنيك

وذلك الجزء من أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الواقع في منطقة خليج بوكا كوتورسكا". وتعهد الطرفان المتعاقدان بتسوية هذه القضية بإجراء مفاوضات مشتركة تمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ حسن الجوار، ووافقا على احترام نظام الرصد الذي وضعته الأمم المتحدة لحين التوصل إلى اتفاق متبادل.

وهكذا، توصلت كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى ترتيب للوفاء بالاحتياجات الأمنية لمنطقتي بوكا كوتورسكا ودبروفنيك الواقعتين وسط جزء من شبه جزيرة بريفلاكا. أما مسألة الأمن السالفة الذكر فإنها رهن بإجـــراء مفاوضـــات أخرى. بيد أن الاتفاق لا يشير إلى بريفلاكا بوصفها قضية إقليمية، ولا يمكن، بصدق، وجود أي نزاع في ذلك.

٩ - لقد كانت كرواتيا دائما علـــى استعداد لتسوية جميـــع المنازعات مع جيرانها بالوسائل السلمية. بيد أنه، كما حدث من قبل، لن تتخلى كرواتيا عن أي جزء من أرضها كثمن لتسوية القضايا المعلقة بالوسائل السلمية، بل إنها ستدافع عن أرضها بكل الوسائل المتاحة لجميع الدول على قدم المساواة بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصدد، فإن كرواتيا على ثقة تامة بأنها تحظى بتأييد المجتمع الدولي قاطبة؛ وهو تأييد يستند إلى الأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

- - - - -